تايوان في الوثائق والمواقف الأمريكية 1961– 1972

أ. م. د. احمد عبدالواحد عبدالنبي

جامعة بغداد– مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

Ahmed.A.293@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام 2025/4/27 تاريخ القبول 2025/6/14 تاريخ النشر 2025/6/22

الملخص:

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل تطور المواقف والسياسات الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه تايوان في ضوء التحولات في العلاقات الأمريكية–الصينية بين الأعوام 1961 – 1972، وذلك عبر إدارات جون كينيدي، ليندون جونسون، وريتشارد نيكسون. ومن خلال الرجوع إلى وثائق السياسة الخارجية الأمريكية الرسمية وتقارير الاستخبارات والوثائق الدفاعية، يوضح البحث كيف تدرّجت السياسة الأمريكية من دعم غير مشروط لتايوان إلى تقارب استراتيجي غير مسبوق مع الصين الشعبية، بلغ ذروته بزيارة نيكسون إلى بكين وتوقيع بيان شنغهاي عام 1972. يعتمد البحث في تحليله على قراءة معمقة للوقائع التاريخية، والخلفيات السياسية والعسكرية والاستراتيجية التي شكلت إطار هذه التحولات. ويخلص البحث إلى أن تايوان مثّلت محوراً متغيراً وظيفياً في سياسة الولايات المتحدة في شرق آسيا، وقد تم توظيفها تبعاً لأولويات الحرب الباردة أكثر من كونها شريكاً استراتيجياً ثابتاً.

الكلمات المفتاحية: الوثائق الامريكية، تايوان، كينيدي، جونسون، نيكسون، الصين.

Taiwan in American Documents and Positions 1961–1972

Assis. Prof. Dr. Ahmed Abdul Wahid Abdul Nabi

University of Baghdad - Center for Strategic and International Studies

Abstract

This research examines and analyzes the evolution of official US positions and policies toward Taiwan in light of the shifts in US-China relations between 1961 and 1972, across the administrations of John F. Kennedy, Lyndon B. Johnson, and Richard Nixon. By reviewing official US foreign policy documents, intelligence reports, and defense documents, the research demonstrates how US policy progressed from unconditional support

for Taiwan to an unprecedented strategic rapprochement with the People's Republic of China, culminating in Nixon's visit to Beijing and the signing of the Shanghai Communique in 1972. The research relies on an in-depth reading of historical facts and the political, military, and strategic backgrounds that shaped the framework for these shifts. It concludes that Taiwan represented a functionally shifting axis in US policy in East Asia, employed according to Cold War priorities rather than as a stable strategic partner.

Keywords: American documents, Taiwan, Kennedy, Johnson, Nixon, China.

المقدمة:

تعود جذور القضية التايوانية إلى نهايات الحرب الأهلية الصينية 1945–1949 والتي انتهت بانتصار الحزب الشيوعي بقيادة ماو تسي تونغ Mao Zedong [1]، وإعلان قيام جمهورية الصين الشعبية في بكين عام 1949[2]. وفي المقابل، انسحبت حكومة الكومينتانغ بقيادة تشيانغ كاي شيك Chiang Kai-shek[3] إلى جزيرة تايوان وأعلنت استمرارها كممثل شرعي للصين، بدعم مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية. أدى هذا الانقسام إلى نشوء وضع سياسي وجغرافي معقّد، حيث أصبحت تايوان كيانًا سياسيًا مستقلاً فعليًا، وإن لم يُعترف به دوليًا على نطاق واسع، بينما أصرت جمهورية الصين الشعبية على اعتبار الجزيرة جزءًا لا يتجزأ من أراضيها. في ظل هذه المعادلة، دخلت تايوان في صلب المواقف الأمريكية لكبح النفوذ الشيوعي في شرق آسيا، خاصة مع اندلاع الحرب الكورية عام 1950–1953 [4]، والتي مثّلت إنذارًا للولايات المتحدة الامريكية بشأن تمدد الشيوعية في الشرق الأقصى. ومع تصاعد الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي، وجدت الولايات المتحدة الامريكية في تايوان حليفًا أساسيًا ضمن سياستها الاحتوائية في المنطقة. وقد انعكس ذلك في التزامات سياسية وعسكرية واقتصادية متزايدة، شملت توقيع اتفاقيات دفاعية، وتقديم مساعدات مالية ودعم استخباراتي لحكومة تايبيه. لكن مع حلول الستينيات، بدأت التحولات تفرض نفسها مع تصاعد الحرب في فيتنام 1955–1975 [5]، وتنامي الدور الإقليمي للصين، وظهور مؤشرات على إمكانية استثمار العلاقة مع بكين ضمن التوازنات الكبرى. هذا السياق دفع الولايات المتحدة لإعادة النظر في بعض ثوابتها التقليدية، والبحث عن مقاربة أكثر مرونة تجاه الصين، وهو

ما انعكس تدريجيًا على مكانة تايوان في المواقف الأمريكية. وهكذا، تمثل الفترة ما بين 1961 و1972 لحظة فارقة في أهمية تايوان ضمن السياسة الخارجية الأمريكية، خصوصًا مع قرب نهاية الحرب الفيتنامية، واستعداد الولايات المتحدة لإعادة ترتيب تحالفاتها بما يتلاءم مع التغيرات الدولية آنذاك، ويعزز موقعها في مواجهة السوفييت عبر تواجدها في تايوان.

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحليل المواقف الرسمية للولايات المتحدة تجاه تايوان، من خلال تتبع التغيرات في السياسة الأمريكية ضمن سياق الحرب الباردة والعلاقات المتوترة مع الصين الشعبية، وتبيان الأثر المتبادل بين التوجهات السياسية الداخلية والخارجية لكل إدارة أمريكية على ملف تايوان، مع التركيز على المفاصل الزمنية الحاسمة التي شكّلت انعطافات في هذه العلاقات.

مشكلة البحث: من خلال دراسة الوثائق الرسمية الامريكية تتمثل مشكلة البحث في السؤال المركزي التالي:

كيف أثرت المتغيرات الاستراتيجية والدولية والإقليمية في رسم المواقف الرسمية الأمريكية تجاه تايوان بين عامي 1961 و1972؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية مثل:

- ما مدى ثبات التزامات الولايات المتحدة تجاه تايوان؟
- كيف انعكست التغيرات في بنية النظام الدولي على موقف الولايات المتحدة من الاعتراف بالصين الشعبية؟
- هل كانت تايوان محورًا دائمًا في السياسة الخارجية الأمريكية أم أداة مرحلية في ميزان الحرب الباردة؟

منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي، القائم على دراسة الوثائق الرسمية الأمريكية – FRUS, Central Intelligence Bulletin USAF, Committee on Foreign Relations, U.S. Department of Defense, National Security Council. والخطابات السياسية، وتقارير مراكز القرار وصناع السياسة، مع الاستعانة بمنهج دراسة الحالة لثلاث إدارات رئاسية كينيدي، جونسون، نيكسون وتحليل تفاعلها مع المتغيرات

المحيطة بالمسألة التايوانية. كما يتم توظيف المنهج التاريخي المقارن لمقارنة المواقف والسياسات الأمريكية عبر الفترات الزمنية المدروسة.

مصطلحات البحث:

- FRUS: سلسلة وثائق العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الصادرة عن وزارة الخارجية الأميركية.
- Committee on Foreign Relations: سلسلة وثائق لجنة العلاقات الخارجية الصادرة عن مجلس الشيوخ الأمريكي.
- Central Intelligence Bulletin: سلسلة نشرات وكالة الاستخبارات المركزية.
- USAF: وثائق القوات الجوية الامريكية.
- U.S. National Security Council: وثائق الامن القومي الأمريكي.
- U.S. Department of Defense: وثائق وزارة الدفاع.

أهمية البحث (نظرية – تطبيقية):

أولًا: الأهمية النظرية

- يُعد البحث مساهمة أكاديمية لفهم التحولات في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه تايوان، من خلال تحليل المواقف الرسمية والوثائق الحكومية.
- يُسهم في توضيح دور الوثائق الرسمية كأداة تحليلية لفهم دوافع وتغيرات السياسة الخارجية، ويُسلّط الضوء على التفاعل بين التطورات الدولية والمتغيرات المحلية في تشكيل الاستراتيجية الأمريكية في المدة موضوعة البحث.
- يقدم نموذجًا لدراسة الحالة التاريخية المقارنة عبر ثلاث إدارات أمريكية، وهو ما يرفد منهجية تحليل السياسة الخارجية بمادة تطبيقية غنية.

ثانيًا: الأهمية التطبيقية

يُفيد الباحثين المختص بالتاريخ الأمريكي في فهم كيفية تعامل الولايات المتحدة مع الأزمات الدولية عبر توظيف أدوات القوة الناعمة والصلبة في السياسة الخارجية الامريكية.

حدود البحث

يتقيد هذا البحث بعدد من الحدود المنهجية والموضوعية، وهي كالتالي:

- **الحدود الزمنية:** يمتد البحث بين عامي 1961–1972، وهو ما يعني أن أي تطورات لاحقة، خاصة ما بعد بيان شنغهاي، تقع خارج نطاق الدراسة.
- **الحدود الموضوعية:** يركز البحث على تطور السياسة الأمريكية تجاه تايوان فقط، ضمن سياق العلاقات الأمريكية–الصينية، ولا يعالج تفصيلات العلاقة الداخلية بين الصين وتايوان.
- **الحدود الجغرافية:** يركز البحث على السياسات الأمريكية المتعلقة بشرق آسيا، خصوصًا مضيق تايوان، ولا يتناول أثر هذه السياسات على الدول المجاورة كاليابان وكوريا الجنوبية إلا بقدر ما يرتبط مباشرة بالملف التايواني.
- **الحدود المصدرية:** يعتمد البحث بشكل رئيسي على الوثائق الرسمية الأمريكية، مما قد لا يُظهر الرؤية التايوانية أو الصينية بشكل كامل، رغم التطرق لها عند الضرورة التحليلية.

هيكلية البحث: قسم البحث الى ثلاثة مباحث مع خاتمة واستنتاجات:

المبحث الأول: تايوان في الوثائق والمواقف الأمريكية – إدارة جون كينيدي.

المبحث الثاني: تايوان في الوثائق والمواقف الأمريكية – إدارة ليندون جونسون.

المبحث الثالث: تايوان في الوثائق والمواقف الأمريكية – إدارة ريتشارد نيكسون.

المبحث الاول: تايوان في الوثائق والمواقف الأمريكية (ادارة جون كينيدي):

مع تسلّم جون كينيدي John F. Kennedy [6] الرئيس الخامس والثلاثين للولايات المتحدة الامريكية، مقاليد الحكم بين عامي 1961 و1963 لم يكن من الممكن أن يطرح سياسته الجديدة من دون أن تثير إشكالات من قبل القادة السياسيين والنخب الامريكية في الحزب الديمقراطي [7]، لذلك حاول تأكيد موقف الولايات المتحدة الأساس من الصين، موكداً على أن إدارته ملتزمة بمعارضة دخولها إلى الأمم المتحدة مادامت هي متمسكة بسلوكها، الذي حدده بأنه– سلوك عدواني– تجاه حكومة تايوان [8]. وحدد المجالات التي من الممكن أن تشهد مرونة مع الصين الشعبية. لقد وجدت إدارة كينيدي قضايا عدة عالقة في المسئلة التايوانية كانت بحاجة إلى معالجة، منها الاعتراف بالصين الشعبية، ودخولها إلى الأمم المتحدة، والمساعدات الأميركية اللازمة لتعزيز المصالح الامريكية في تايوان. وكل قضية من تلك القضايا أخضعت الإدارة الامريكية إلى جلسات طويلة واستجوابات كثيرة في بدايات العام 1961 من قبل لجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية[9] وهنا

تظهر ثقل المهمة التي كانت في انتظار إدارة الرئيس كينيدي، إذ كان الملف الصيني وازمة تايوان مثقل بالمشاكل التي كانت بحاجة الى رسم سياسة أميركية تتوافق مع التوجه العام من الصين الشعبية من جهة، والمواقف الامريكية حيال تايوان من جهة أخرى. تشير احدى وثائق وكالة الاستخبارات المركزية الـ CIA في تقريرها المؤرخ في الرابع عشر من اذار 1961 الى ان: ((سياسة المرونة كانت أكثر سياسة انتهجتها إدارة كينيدي لاسيما مع الوضع الدولي المعقد الذي أوجده دخول الصين الشعبية الميدان الدولي بكل ثقلها الدبلوماسي، وعلاقتها الخاصة مع المنافس الأساس للولايات المتحدة في الميدان الدولي، الاتحاد السوفياتي، وانتشار نفوذها في شرق وجنوب شرق اسيا ودعمها للحركات الثورية في كل مكان من العالم ورغبتها الملحة في استعادة جزيرة تايوان))[10] . ولم يعد التهديد باستخدام السلاح النووي وسيلة فاعلة للتعامل مع الصين، لان ذلك كان من الممكن أن يهدد بقيام حرب نووية شاملة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حسب تقييمات الوثائق العسكرية الواردة لإدارة كينيدي المتعلقة بالسياسات العسكرية، والتهديدات، والخطط العملياتية في سياق الحرب الباردة ومنها الوثيقة الصادرة من USAF في الخامس والعشرين من تموز 1961 والتي اكدت تعاون القوات الجوية الامريكية مع القوات الجوية التايوانية لتشغيل طائرات U-2 في مهام استطلاع فوق الصين القارية .بدأت هذه العمليات في تموز عام 1961، وهدفت إلى: جمع معلومات حول القدرات النووية والعسكرية للصين الشعبية .واجهت هذه المهام مخاطر كبيرة، حيث تم إسقاط عدة طائرات، مما أدى إلى خسائر في الأرواح[11]. فكان لابد من إيجاد أسلوب أخر لاحتواء خطر الصين الشعبية وتهديدها المستمر لمصالح الولايات المتحدة في مضيق تايوان وشرق اسيا. وفي الوقت نفسه لم يكن الرئيس كينيدي ينوي سحب الدعم الأميركي من حكومة تايوان، واستمر الاعتراف بها كحكومة شرعية لكل الصين، واعتقد أن استمرار دعم حكومة تايوان لازال يخدم المصالح الأميركية. لذا حاولت ادارة كينيدي بناء سياستها تجاه الصين على وجهة نظر مفادها ((أن الصين الشعبية وجدت لتبقى))[12]، على خلاف الإدارات السابقة التي اعتقدت أن الصين كانت مرحلة وستمر. وعلى ذلك اقترح كينيدي سياسة أكثر مرونة تجاهها. ولاستناداً لذلك فقد ادركت الادارة الامريكية اهمية تايوان بالنسبة لاستقرار الاحداث الدولية في بحر الصين وشرق اسيا، لهذا عمدت

إدارة كينيدي الى مجموعة خطوات الغاية منها دفع العلاقات مع الصين في اطار اهمية تايوان بالنسبة للولايات المتحدة على نحو مزيد التطور وهي ما يلي:

1. تعيين مستشارين ودبلوماسيين يؤمنون بتغيير سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين وتطوير العلاقات معها.
2. انتهاج سياسة امريكية جديدة عرفت بأسم:-الاطار الاستراتيجي لإعادة التفكير بسياسة الصين- Strategic Framework for Rethinking China Policy تضمنت وحسب تصنيف المجلد الثاني والعشرون لوثائق الـ FRUS:((أن تعيد وزارة الخارجية الامريكية النظر في علاقاتها الصينية، ورفض فكرة أن الموقع الأميركي في الشرق الأقصى يتوقف على تايوان)) [13].
3. ضرورة الحفاظ على قوة تايوان ومصالح الولايات المتحدة المتنامية فيها.

يذكر انه في وقت لاحق من عام 1961 صرح وزير الخارجية راسك:- ((بأن الولايات المتحدة من الممكن أن تعترف بكلا الحكومتين في الصين وتايوان، وتعمل بشكل خاص من اجل المصالحة بينهما، وتقوية المصالح الامريكية في مضيق تايوان)) [14]. ومن الجدير بالذكر إن الاهتمام الامريكي بالصين لم يأت من فراغ، بل إن الرئيس كينيدي وكبار المسؤولين في إدارته كانوا قلقين من طموحات الصين النووية المتزايدة، فكانت هناك جهود منظمة لمراقبة تطوير الأسلحة النووية الصينية من خلال وكالة الـ CIA. والتي توقعت في وثيقة سرية ارسلت الى كينيدي عام 1962، مفادها: ستصبح الصين الشعبية قادرة على إجراء اختباراتها النووية في عام 1963[15]. كذلك فقد جاء في الوثيقة الاستراتيجية للقوات الجوية الأمريكيةUSAF Strategic Memo- المرسلة الى مكتب الرئيس كينيدي في الرابع عشر من ايلول 1962 التي تؤكد: ((أن الصين ستكون قادرة على انتاج القنبلة النووية في نهاية عام 1962))[16] . واقترحوا أن تقوم الولايات المتحدة بتطوير القدرات النووية لحلفائها في شرق آسيا وتايوان لمواجهة طموحات الصين الشعبية النووية.وعلى الرغم من الدعم المستمر لحكومة تايوان في المواقف الامريكية الرسمية، إلا أن التغيير في سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين بدأت ملامحه في الظهور حين حاولت تايوان استغلال الأوضاع الداخلية الصعبة التي مرت بها الصين الشعبية نتيجة ما تعرف: سياسة القفزة الكبرى إلى الامام- Great Leap

Forward [17]، وبدأت تطلق خطابات عدوانية تجاه الصين وتهدد بالقيام بهجوم عسكري ضدها، وهددت تصرفات تايوان مرة أخرى بقيام أزمة دولية في مضيق تايوان، إلا أن إدارة كينيدي أعلنت في التاسع من حزيران1962 بأنها على الرغم من دفاعها عن تايوان، إلا أنها لا تدعم تهديداتها للصين الشعبية. أدى موقف الرئيس كينيدي أعلاه الى امتعاض الرئيس التايواني تشان كاي شك من سياسة الولايات المتحدة ومن تقييد لطموحاته في استعادة سلطته على عموم الصين، وحذر بأن القيود الأمريكية على العمليات العسكرية لتايوان ضد حكومة بكين قد تؤدي إلى انهيار حكم الكومنتانج في تايوان، بسبب تأثير ذلك على الروح المعنوية للجيش التايواني، والانتقاص من شرعية الحكومة، وسمعته الشخصية[18]. وأكد على ((أن استمرار العداء نحو الشيوعية هو الذي يرفع قتال الروح المعنوية للقوّات المسلحة، وإن أي اتجاه غير ذلك سيؤدي إلى فتنة داخلية وعدم استقرار سياسي داخل حكومة تايوان، وبالتالي الانهيار أمام القوة الشيوعية الرئيسية في آسيا))[19] . وأعلن أن الولايات المتحدة يجب أن تلتزم مع تايوان في ثلاث نقاط أساس هي:

1. الدعم الدبلوماسي الامريكي لتايوان.
2. تقديم المعونة الامريكية لتحقيق التنمية الاقتصادية.
3. الالتزام الامريكي بالدفاع عن تايوان.

من هذا المنطلق، يتضح أن تايوان شكّلت محوراً رئيسياً في المواقف الأميركية أبان أداره كينيدي والتي كانت منصبة على المحافظة على ابقاء المصالح الامريكية في فرموزا، وفي نفس الوقت انتهجت سياسة المرونة في العلاقة مع الصين بغية تحقيق المصالح الامريكية في مضيق تايوان. والى جانب ذلك كانت الولايات المتحدة ترى أنها ملزمة بالدفاع عن تايوان عند تعرضها للهجوم فقط، ولم تكن ترغب باستفزاز تايوان للصين الشعبية من أجل قيام ذلك الهجوم. وفي اوائل عام 1963 اعتقد كينيدي أنه يستطيع اتباع سياسة الموازنة بين المصالح الامريكية في مضيق تايوان، وبين منع الصين الشعبية من تطوير أسلحتها النووية، من خلال المفاوضات وعقد معاهدة للحد من الانتشار النووي، غير أن غالبية المسؤولين الأميركيين تقاطعوا معه في ذلك الاعتقاد لأنهم كانوا يرون ان الصين الشعبية لا تلتزم بالمعايير الدولية، والذي زاد من مخاوفهم تصريح الزعيم ماو عام 1963 في الذي اكد ما مضمونه في حالة قيام حرب نووية بالقول ((حتى إذا مات نصف سكان العالم، فإن

عدد السكان سيعود إلى 2.7 مليار نسمة بعد سنوات قليلة))[20]. وقد زاد تعليق ماو من قلق كينيدي نفسه الذي رأى أن الصين النووية ستكون اكبر خطر على الامن القومي الامريكي ومصالح الولايات المتحدة في تايوان والعالم غير الشيوعي، لأنها على استعداد للتضحية بحياة الملايين من اجل تنفيذ سياساتها. وعلى الرغم من إدراك ادارة الرئيس كيندي لخطر الصين النووية، إلا انه في الوقت نفسه تجنبت التورط في حرب معها، معتقدة بأن الأخطار السياسية والعسكرية التي ستترتب على توجيه ضربة نووية للصين ستكون اكبر من قابليتها، وإن تلك الضربة العسكرية لن تحطم القدرة النووية للصين بالكامل، بل ستؤخرها لبعض الوقت فقط. لذا كلف الرئيس كينيدي في التاسع عشر من اب 1963 قسم التخطيط في وزارة الخارجية الامريكية U.S. – Policy Planning Staff Department of State بمهمة دراسة خيارات السياسة الأميركية المناسبة تجاه الصين والملف التايواني. وبالفعل جاءت المواقف الرسمية في التعامل مع الصين وفقاً للسياسة الخارجية الامريكية في الوثيقة المرقمة (NO.66/1963) والتي اكدت: على ثلاث نقاط مهمة [21]:

1. إمكانية التعاون مع الاتحاد السوفيتي لإرغام الصين الشعبية على إيقاف التطوير النووي.
2. ايجاد وسائل إقناع أو إرغام الصين الشعبية على قبول معاهدة حظر التجارب النووية.
3. استخدام الوسائل من الضغط الدبلوماسي إلى الهجمات النووية على مواقع الأسلحة الصينية لضمان الرضوخ الصيني من خلال إجراءات أميركية سوفيتية مشتركة.

ويمكن القول مما تقدم بأن الوثائق المشتركة بين وزارة الخارجية، والكونغرس، ووكالة الاستخبارات المركزية، والقوات الجوية الأمريكية اظهرت، كيف تم تناول موضوع تايوان في المواقف الرسمية للولايات المتحدة، خاصة في ظل التغيرات الجوهرية التي طرأت على السياسة الأمريكية تجاه الصين. فعلى مدى العامين الأولين من رئاسة الرئيس كينيدي، لم تشهد هذه السياسة تغييرات كبيرة في هذا الملف، إذ استمرت إدارته في اتباع نهج مماثل لسياسات الرؤساء السابقين فيما يتعلق بالصين. وعلى الرغم من أن اهتمام كينيدي بتايوان بدا أقل، إلا أن الوضع تغيّر جذريًا في عامه الثالث في الحكم، حيث بدأ الرئيس بتبني سياسة أكثر مرونة تجاه جمهورية الصين الشعبية. وقد التقطت تايوان إشارات هذا التغيير وأبدت قلقها حياله، إلا أن كينيدي سعى إلى تهدئة المخاوف التايوانية، مؤكدًا التزام إدارته بحماية حكومة تايوان، ومعارضته لانضمام الصين الشعبية إلى الأمم

المتحدة. وفي الوقت ذاته، حاول تحسين العلاقات الأمريكية مع بكين. غير أن القدر لم يمنحه الفرصة لترجمة هذه المحاولات إلى سياسة ملموسة، إذ انتهت مسيرته باغتياله في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام 1963، ما حال دون تنفيذ تلك التوجهات [22].

المبحث الثاني: تايوان في الوثائق والمواقف الأمريكية (ادارة ليندون جونسون)

استلم ليندون جونسون Lyndon B. Johnson [23] الإدارة الأميركية، في أعقاب اغتيال الرئيس كينيدي، ولم يخالف أسلافه في موقفه من الشيوعية، فقد كان يرى: ((أن الشيوعيين يسعون من خلال العنف والخديعة إلى السيطرة على العالم، وان مقاومة تلك السيطرة تفرضه المعتقدات والمصالح الامريكية وكيان الدولة))[24] . وكان ظاهراً أن سياسته الخارجية ستكون استمراراً لسياسة كينيدي لاسيما وانه أبقى على معظم رجال الإدارة السابقة، وهذا ماكدتهُ وثائق الـ FRUS في مجلدها الثالث والثلاثون عبر خطاب الرئيس جونسون الذي القاه في سان فرانسيسكو في التاسع عشر من كانون الاول 1963 مؤكداً على – أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تهمل وجود الصين الشعبية وتعدّها كظاهرة مؤقتة، ودعا إلى سياسة أكثر مرونة ومفتوحة مع الصين بشرط أن تترك الصين الشعبية سياسة نشر العنف في كل مكان، التي تهدد بخراب العالم المتحضر ، وان تتخذ سياسة مسالمة مع جيرانه لاسيما تايوان حليفة الولايات المتحدة [25]. لقد كانت المواقف الامريكية حيال تايوان من وجهة نظر ادارة جونسون تقوم، على أن أي محاولةٍ لإنهاء حالة العداء بين الولايات المتحدة والصين يعتمد على تغيير الأخيرة لسياستها، مع المحافظة على الالتزامات الأميركية تجاه حكومة تايوان. لذا جاءت المواقف الرسمية بهذا الصدد واضحة ومباشرة فقد أعلن وزير الخارجية ريسك في الاول من نيسان 1964 قائلا:– ((إن استمرار الصين بسياسة العنف والعداء لا يمكن أن يكون معها تحسن في العلاقات الأميركية –الصينية. وأن ليس الولايات المتحدة هي التي تعيد النظر بسياستها تجاه الصين، بل أن الصين هي المطالبة بإعادة النظر في سياستها تجاه العالم الغربي وتايوان))[26] . وجاء الحدث الأبرز في السادس عشر من تشرين الاول 1964 حين أجرت الصين الشعبية أول تجربة نووية لها، وهو ما شكّل منعطفاً مهماً في الملف التايواني، وهذا ما اورده مكتب الاستخبارات قسم البحث الفني–وزارة الدفاع Office of Scientific-Intelligence في تقريره المعنون: (الاختبار النووي الشيوعي الصيني – تقييم أولي Chinese Communist Nuclear

Test – Preliminary Assessment) والمرسل الى مكتب الرئيس جونسون والمؤرخ في السابع عشر من تشرين الاول 1964 اي بعد يوم واحد من هذه التجربة، وجاء فيه: ((أجرت الصين أول اختبار نووي ناجح في صحراء لوب – اقليم سنجان، باستخدام جهاز انشطاري تقليدي بقوة تفجيرية تتراوح بين 15–22 كيلوطن))[27] ، وأشار التقرير إلى أن التجربة مثّلت انتقالًا استراتيجيًا في البيئة الأمنية الآسيوية، حيث أثبتت قدرة الصين على تطوير سلاح نووي بشكل مستقل، خارج المظلة التقنية السوفيتية.وحذّر التقرير من تداعيات مباشرة على الأمن الإقليمي، لا سيما على تايوان ودول الحلفاء في المحيط الهادئ، مؤكدًا على – أن دخول الصين نادي القوى النووية يفرض إعادة تقييم عاجلة لموقف الردع الأمريكي شرق آسيا. أوصى التقرير بتعزيز الدعم العسكري واللوجستي لتايوان، وتوسيع قدرات الردع النووي الأمريكي في المنطقة، مع التركيز على فعالية أنظمة الإنذار المبكر، والتموضع الدفاعي في خطوط الاحتكاك الاستراتيجي، تحسبًا لاحتمالات التصعيد أو سباق تسلح إقليمي [28] . وعلى اثر ذلك اعلن الرئيس جونسون: ان الولايات المتحدة كانت تتوقع الحدث، وقامت بأعداد خطط دفاع كاملة، كما طمأن حلفائه في تايوان وشرق اسيا بأن الالتزامات الأميركية تجاههم لا زلت ثابتة. جدير بالذكر ان الخطط التي وضعتها البنتاغون في هذا السياق، تمحورت حول ثلاثة اتجاهات رئيسية [29] :

1. تعزيز القدرات العسكرية الأمريكية المتمركزة في المحيط الهادئ، بما في ذلك إعادة انتشار وحدات تكتيكية في اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية، وتحديث أنظمة الدفاع الجوي لهذه الدول.
2. تكثيف الجهود الاستخباراتية لرصد تطور القدرات النووية الصينية، من خلال تكثيف الطلعات الاستطلاعية فوق المواقع النووية وتوسيع الشراكة المعلوماتية بين وزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات المركزية.
3. تحصين الحلفاء الآسيويين بالذات تايوان بمنظومات دفاع صاروخي متقدمة، فضلاً عن دراسة إمكانية إنشاء مظلة صاروخية مضادة للهجمات النووية في مواقع حيوية.

وعلى المستوى التاريخي، عكست هذه الخطط توجّهًا أمريكيًا حذرًا يجمع بين الردع وعدم التصعيد، إذ سعت الإدارة الأمريكية إلى ضمان تفوقها الاستراتيجي دون دفع الصين إلى خطوات تصعيدية قد تُخلّ بالتوازن الأمني الهش في شرق آسيا ومضيق تايوان. وفي شهادة أمام لجنة العلاقات الخارجية

في مجلس الشيوخ الأميركي – الكونغرس الثامن والثمانون/الدورة الاولى من عام 1966، صرّح وزير الخارجية راسك–بأن تطوير الصين لقدراتها النووية لا يندرج ضمن أطر دفاعية أو رمزية فحسب، بل يهدف إلى إخافة جيرانها، وتحديداً تايوان، وتشكيل توازن ردعي إقليمي يسمح للصين بأخذ دور مهيمن[30] . وعلى ذات السياق أكدت وثائق الـ U.S. Senate Committee on Foreign Relations خلال استضافة وزير الدفاع ماكنمارا في التاسع من حزيران 1966 أمام اللجنة المشتركة للطاقة الذرية في الكونغرس للدورة الثانية–المؤتمر التاسع والثمانين على نفس الافكار التي طرحها من قبل زميله الوزير راسك بمخاوف الحلفاء في تايوان من الممارسات الصينية الخطيرة [31]. ومن الاهمية بمكان ما ذكره الرئيس جونسون اواخر عام 1966 بالقول:– ((أن الولايات المتحدة ستواصل أملها في التوصل إلى المصالحة بين الصين الشعبية وتايوان والمجتمع الدولي، والعمل سويًا في كل المهام من اجل الحد من انتشار الأسلحة، والأمن، وتحقيق التقدم، وستكون الولايات المتحدة أول من يرحب بالصين إذا ما قررت احترام جيرانها في مضيق تايوان، واستغلال طاقاتها العظيمة في تحسين رفاهية شعبها))[32] . جدير بالذكر انه على الرغم من إعلان إدارة جونسون عن استعدادها لمواصلة خطوات كينيدي في تحسين العلاقات مع الصين وبالذات ما يخص تايوان، إلا أنها لم تقم بأي خطوة جدية في ذلك المجال، بل كانت تترقب وتتوجس من تحركات الصين لاسيما النووية منها، وكيف أنها كانت تتوقع تفجير الصين النووي وأعدت دفاعاتها في حالة حدوث عدواني صيني نووي في مضيق تايوان. وأن مواقف إدارة جونسون بين الحين والآخر عبرت عن أملها بتحسن العلاقة مع الصين، وحل المشاكل العالقة حول تايوان، كانت مجرد حبر على ورق، فرضها تحول الصين إلى قوة نووية ومحاولة تقييد طموحاتها في تايوان لاسيما وأنها تناقض الولايات المتحدة عقائديًا وطرف أساس في معترك الحرب الباردة. والى جانب ما ذكر فقد ادركت الولايات المتحدة الامريكية خطورة التعامل مع الصين في الشأن التايواني وجنوب شرق اسيا وبالذات خلال الحرب الفيتنامية وتصاعد الدعم الشيوعي لفيتنام الشمالية والتورط الامريكي المتزايد في فيتنام خلال ادارة جونسون، حيث تشير تقارير وكالة الاستخبارات الامريكية المركزية في وثيقة باسم: (مذكرة استخباراتية بشأن البلاغ الصيني إلى الرئيس جونسون– Intelligence memorandum on Chinese communication to President Johnson, 1968) المجلد السابع، الى مضمون

رسالة سرية بعثها الرئيس ماو عبر بولندا الى إدارة جونسون الثامن عشر من تشرين الأول 1968 [33] تُظهر هذه الوثيقة أن الرسالة كانت جزءًا من الاتصالات غير الرسمية بين الصين والولايات المتحدة عبر قناة وارسو، حيث أعرب ماو عن استعداد بلاده لإعادة النظر في سياسات الصراع الطويل الأمد، بشرط احترام وحدة الأراضي الصينية وعدم دعم ما وصفه بـ الانفصاليين في تايوان.حيث تضمنت نقاط أربع هي :-

1. إن الصين الشعبية لا تأخذ زمام المبادرة لإثارة الحرب مع الولايات المتحدة في تايوان او غيرها.
2. في حالة قيام حرب في أي بلد في آسيا أو أفريقيا من قبل القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة فأن الحكومة الصينية ستقدم الدعم والمساعدة لذلك البلد.
3. في حالة شن الولايات المتحدة الحرب على الصين انطلاقاً من جزيرة تايوان، فأن الصين مستعدة لتلك الحرب، مهما أرسلت الولايات المتحدة من قوات وأي نوع من الأسلحة ستستعمل حتى وان كانت أسلحة نووية.
4. عند اندلاع الحرب فلن تكون هناك حدود، ((وإذا الولايات المتحدة وتايوان قصفت الصين فأن الصينيون لن يجلسوا بانتظار الموت. وإذا هم جاؤا جواً فسنقاوم على الأرض)) [34]، وان القصف وسيلة حرب ومن المستحيل إنهاء الحرب ببساطة بالاعتماد على سياسة القصف.

لقد كان ذلك التحذير هو الأكثر جدية وصرامة قبل حكومة الصين تجاه الولايات المتحدة أبان تلك المرحلة الخطيرة من تاريخ العلاقات بين البلدين، الامر الذي جعل ادارة الرئيس جونسون اكثر حذراً في التعامل مع التحذيرات الصينية، عبر تبني سياسة معتدلة في تايوان وفيتنام، من اجل توازن القوى في القارة الاسيوية. كما ان موقف الادارة الامريكية لم يختلف عن سابقاتها بعدم الاعتراف بالصين ومنعها من الانضمام الى الامم المتحدة باستخدام حق النقض الفيتو لمنع انضمام بكين إلى الأمم المتحدة، والضغط على حلفائها للتصويت ضد أي مبادرة تسمح بمقعد لها في المنظمة الدولية)[35]، الامر الذي ساهم في المزيد من فقدان الثقة والتدهور في العلاقات مع الصين اواخر ستينيات القرن الماضي. يتضح مما سبق أن المواقف الأمريكية تجاه تايوان، كما وردت في الوثائق الرسمية خلال

إدارة الرئيس ليندون جونسون، اتسمت بالثبات والحذر الاستراتيجي. فقد ركّزت الولايات المتحدة على دعم تايوان عسكريًا واستخباراتيًا، في مواجهة التهديدات الصينية المتزايدة، خاصة بعد دخول الصين النادي النووي. ورغم التصريحات الأمريكية التي أبدت استعدادًا للانفتاح تجاه الصين، فإنها بقيت مشروطة بتغيير الصين لسياستها العدوانية. وعليه، فإن السياسة الأمريكية بقيت تدور في إطار الردع دون التصعيد، مع التمسك بعدم الاعتراف بالصين ومنع انضمامها إلى الأمم المتحدة، مما عكس استمرار نهج العزلة والاحتواء في التعامل مع بكين.

المبحث الثالث: تايوان في الوثائق والمواقف الأمريكية (إدارة ريتشارد نيكسون)

شهدت إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون Richard Nixon [36] تحولاً جوهرياً في المواقف الامريكية الرسمية من تايوان وفي العلاقة مع الصين الشعبية، تجلى في إعادة رسم خريطة العلاقات الدولية في شرق آسيا، وخصوصاً في مضيق تايوان، حيث أصبحت قضايا الاستقرار والسلم الدولي عاملاً محورياً في السياسات الامريكية، وهذا ما اشارت اليه وثائق الـ FRUS في مجلدها السابع عشر حين أوردت اعلان الرئيس نيكسون في التاسع من اذار 1970 الذي تضمن – الاستراتيجية الخارجية الامريكية الجديدة والتي تعتمد على اربعة دول رئيسية هي: الاتحاد السوفيتي، أوروبا، اليابان، والصين [37]). وقد جاءت هذه الرؤية بعد ما طلب مكتب الرئيس نيكسون من وكالة الاستخبارات المركزية إعداد تقرير تحليلي شامل يتناول الأمن القومي والمصالح الأمريكية، بما في ذلك النزاع في مضيق تايوان. وعلى ضوء ذلك أصدرت وكالة CIA تقريرًا في الثالث من نيسان 1970 حسب الوثيقة المعنونة باسم: الوضع العسكري في مضيق تايوان: خيارات واحتياجات تايوان– The Military Situation in the Taiwan Strait: Taiwan's Options and Needs تضمن تقييمًا شاملاً للوضع العسكري في مضيق تايوان، مع استعراض الخيارات والاحتياجات العسكرية لتايوان في مواجهة التهديدات المحتملة من جمهورية الصين الشعبية.ومما جاء في هذا التقرير [38]:

1. التوازن العسكري :يُقيّم التقرير التوازن العسكري بين الصين وتايوان، مع التركيز على القدرات الجوية والبحرية لكل طرف.

2. الخيارات العسكرية :يستعرض التقرير السيناريوهات المحتملة التي قد تتبعها الصين، بما في ذلك الحصار البحري أو الهجمات الجوية، ويُقيّم قدرة تايوان على الرد أو الدفاع في هذه الحالات.
3. الاحتياجات الدفاعية لتايوان :يُبرز التقرير الحاجة إلى تعزيز القوات الجوية والبحرية لتايوان، ويوصي بالحصول على طائرات مقاتلة متقدمة وتحسين القدرات البحرية لمواجهة التهديدات الصينية.
4. الدور الأمريكي :يُناقش التقرير أهمية الدعم الأمريكي لتايوان، ويُحذّر من أن أي تغيير كبير في العلاقات الأمريكية–التايوانية قد يؤثر على استقرار المنطقة.

ومن الملاحظ خلال هذه الفترة ان ادارة الرئيس نيكسون كانت مصممة على تحسين العلاقات مع الصين، ووضع الصين في مقدمة جدول أعمالها لأنها أدركت في وقت مبكر، بأن إنهاء مشكلة تايوان والحرب الفيتنامية سيكون عن طريق تتبع سياسة احتواء الشيوعية في القارة الاسيوية. ومن المهم القول ان موسكو وبكين كانتا المصدر الأساس الذي يجهز الفيتناميون بالأسلحة والمعدات العسكرية التي تزيد من وطئه الحرب على الولايات المتحدة، لذا حاول نيكسون تحويل انتباههما عن فيتنام لان وزر تلك الحرب أثقل كاهل الإدارات الأميركية المتعاقبة، ووصل التذمر الأميركي ذروته بعد هجوم تيت–Tet أو هجوم الربيع [39]. قرر الرئيس نيكسون تصفية العلاقات الامريكية–الصينية المعقدة من اجل إخراج الولايات المتحدة من –مستنقع– فيتنام وان كان الثمن التضحية بتايوان. وفي ضوء ذلك بدأت مراجعة سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين، من اجل تنمية الخيارات التي تحقق تقارب أميركي– صيني. وعلى نحو ذي صلة فقد اعد مجلس الأمن القومي الامريكي مجموعة دراسات بهدف إيجاد السياسات اللازمة لتحسين العلاقات الأميركية –الصينية، ففي السادس عشر من شباط1971 اصدر مجلس الأمن القومي دراسة حول السياسة الأميركية تجاه الصين تحت عنوان مذكرة دراسة الأمن القومي 14– National Security Study Memorandum 14 (NSSM) [40] . وتضمن رد وزارة الخارجية على تلك الدراسة ثلاث خيارات هي:

1. الاستمرار في دعم حكومة تايوان ومصالحها الاستراتيجية.
2. تبني سياسة ردع شديدة ضد الصين.

3. خفض العزلة الدبلوماسية للصين وتحقيق الاستقرار والسلم الدولي في مضيق تايوان وجنوب شرق آسيا[41].

ومالت المناقشات والمواقف الرسمية من الملف التايواني الى التركيز على كيفية تخفيض الولايات المتحدة التوترات الموجودة في علاقاتها مع الصين، وإذا ما كانت الأخيرة ستقبل أية مبادرة في ذلك الاتجاه. وفي آذار 1971 تحدث وزير الخارجية راسك أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ عن ضرورة خفض التوترات القائمة بين الولايات المتحدة والصين في خضم تلك المناقشات الجادة توصلوا الى اصدار وثيقة صادرة من U.S. Senate Committee on Foreign Relations، بعنوان الاقتراب من الصين والدفاع عن تايوان Approaching China, Defending Taiwan تضمنت التحديات التي واجهتها الولايات المتحدة في سعيها لتطبيع العلاقات مع الصين الشعبية، مع الحفاظ على التزاماتها تجاه تايوان .الكونغرس التاسع والثمانون/ الدورة الاولى مع الوزير راسك– الى أن التحالف مع تايبيه والعلاقات مع بكين كانا متعارضين، وأن الدعم العسكري الأمريكي لتايوان لم يكن ضروريًا للدفاع الفوري عنها، كما أن الجزيرة لم تكن ضرورية لأمن الولايات المتحدة ومصالحها الإقليمية .وبالتالي، لم يكن للقيمة العسكرية لتايوان مبرر كافٍ للحفاظ على تقسيم الصين إلى أجل غير مسمى[42] . في هذا السياق حاولت المواقف الرسمية والحكومية لأداره نيكسون التوفيق بين دعمها لتايوان وسعيها لتحسين العلاقات مع الصين، حيث تبين أن هذه الأهداف كانت متناقضة، مما أجبر الولايات المتحدة على الاختيار بين الاقتراب من الصين والدفاع عن تايوان. ولإعطاء بكين إشارة برغبة الولايات المتحدة في تحسين العلاقات معها، اصدر مجلس الأمن القومي في السادس والعشرين من حزيران 1971 قراراً يوصي بتخفيف القيود التجارية مع الصين وفي تشرين الثاني من العام نفسه، اصدر مجلس الأمن القومي دراسة أخرى واسعة حول الصين تحت عنوان: مذكرة دراسة الأمن القومي رقم 106– NSSM106 وكانت احد أكثر القضايا محل الجدل لدى صناع السياسة الامريكية في اسيا هي: تخفيض الوجود الأميركي في تايوان[43]. حيث دعت وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي إلى تخفيض القوات الأميركية في تايوان، أما وزارة الدفاع فقدمت برقية عاجلة مؤرخة في الثاني من أيلول 1971 الى مكتب الرئيس نيكسون: درجت فيها مخاوفها من أي تعديل للوجود الأميركي في تايوان مما سيساهم في زعزعة

الامن والتوزان الدولي في مضيق تايوان وبحر الصين [44]. ومن خلال ما تقدم وفي أواخر عام 1971 شرعت إدارة الرئيس نيكسون، بالتشاور مع مستشار الأمن القومي هنري كيسنجر Henry Kissinger [45]، في البحث عن آليات فعالة لفتح قنوات حوار مباشر مع الصين الشعبية، في إطار مشروع استراتيجي أوسع يهدف إلى إعادة هيكلة السياسة الامريكية بما يضمن الاستقرار والسلم في مضيق تايوان، ويخفف من أعباء الولايات المتحدة في حرب فيتنام. وتمهيداً لذلك قامت ادارة نيكسون بعدد من الخطوات من اجل تحسين العلاقات مع الصينين. ففي الرابع والعشرين من كانون الأول1971، قررت سحب الأسطول السابع من تايوان، وخفض قيود التجارة والسفر المفروضة على الصين، وتقليل الدعم العسكري لحكومة تايوان، والإعلان بأن الولايات المتحدة لا تعارض دخول الصين إلى الأمم المتحدة. أُوكلت إلى كيسنجر مهمة تأسيس قنوات الاتصال غير الرسمية مع بكين، وقد اختار أن يتم ذلك عبر ثلاث عواصم :امستردام، اسلام ابلاد، وباريس، مفضلًا الأخيرة لقربها الجغرافي والسرية التي توفرها. وتزايدت قناعة المستشار كيسنجر بإمكانية بناء علاقة مع الصين، خصوصًا بعد ملاحظته وجود مرونة متزايدة لدى القيادة الصينية تجاه التعامل مع المستثمرين الأميركيين [46]. وخلال هذه المرحلة المهمة من تاريخ الولايات المتحدة ظهرت مؤشرات إيجابية لكل من إدارة نيكسون والصين لبدء المحادثات السياسية، فضلاً عن أن الصين أصبحت أكثر ثقة في تعاملها مع الولايات المتحدة لما أصبحت عليه من قوة نووية في ذلك الوقت. لقد حدثت تطورات مهمة ساهمت في تحسين العلاقات الأميركية–الصينية، وكانت الزيارة الأولى من قبل الأميركيين إلى الصين في الساس عشر من كانون الاول 1971 حين كان فريق كرة المنضدة الأميركي يتواجد في اليابان، ووجهت له دعوة لزيارة الصين، واستأثرت تلك الزيارة باهتمام كبير من قبل الصحف العالمية لأنها الأولى من نوعها منذ قيام جمهورية الصين. وأصبحت السياسة الأميركية في تلك الفترة تعرف بدبلوماسية البنغ بونغ– Ping Pong، لأنها كانت فاتحة لعهد جديد في العلاقات مع الصين بعد أن كان يسودها التوتر على مدى عقدين من الزمان. تشير وثائق الـ FRUS [47]: بأن النقطة الفارقة في العلاقات بين البلدين ظهرت عندما زار المستشار كيسنجر الصين سراً في الثامن والعشرون من كانون الأول1971 وأجرى مباحثات عدة مع رئيس الوزراء الصيني–تشو إن لاي Zhou Enlai [48].

وأثناء تلك المحادثات ذكر كيسنجر أن تواجد القوات الأميركية في تايوان لسببين:

1. أن ثلثي نشاطات تلك القوات تتعلق بالحرب الفيتنامية، والثلث المتبقي يتعلق بالدفاع عن تايوان. وان الولايات المتحدة مستعدة لتخفيض تلك القوات بعد انتهاء الحرب الفيتنامية بفترة قصيرة.

2. وبالنسبة للمستقبل السياسي لتايوان فأن الولايات المتحدة تدعم:(أن تكون هناك صين واحدة)[49].

وجاء الحدث الأهم في تاريخ المواقف الرسمية الامريكية من الملف التايواني ضمن العلاقات الأميركية– الصينية في الحادي والعشرون من شباط1972 حين توجه الرئيس نيكسون لزيارة الصين. وبذلك كان أول رئيس أميركي يصل إلى الصين منذ اعلان تأسيسها، وتوجت تلك الزيارة عام من المناورات والمفاوضات السرية [50]، ومهدت للاعتراف الرسمي بجمهورية الصين الشعبية حكومة شرعية ممثلة لكل الصين. وتضمنت المحادثات التي دارت بين الرئيسين نيكسون وماو، خمسة مواضيع أساسية هي[51] :

3. الاتفاق على أن هناك صين واحدة وإن جزيرة تايوان هي جزء من الصين.
4. لن تقوم الولايات المتحدة بدعم أية حركة تهدف إلى استقلال تايوان.
5. ستحاول الولايات المتحدة قدر الإمكان التأثير على اليابان لضمان عدم مساندتها لاستقلال تايوان.
6. إن الولايات المتحدة تدعم أيّ قرار سلمي لحل مسألة تايوان، ولن تدعم أيّ تحرك عسكري تايواني من اجل العودة إلى البر الصيني.
7. هدف الولايات المتحدة هو تطبيع العلاقات مع الصين وستعمل كل ما باستطاعتها من اجل تحقيق ذلك الهدف.

وفي الثامن والعشرين من شباط 1972 تم إصدار بيان مشترك عرف بأسم:– بيان شنغهاي– Shanghai Communiqué وتضمن:– ((اعتراف الولايات المتحدة بأن حكومة الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الممثلة لكل الصين، وان جزيرة تايوان هي جزء من الصين ومحافظة تابعة لها، وان تحرير تايوان هو شأن داخلي وليس من حق أي دولة أخرى التدخل فيه، وان الولايات المتحدة تتعهد بسحب كل قواتها وقواعدها العسكرية من تايوان، وان الحكومة الصينية تعارض بشدة أيّ نشاطات تهدف إلى إيجاد أكثر من حكومة صينية ولا يوجد سوى حكومة الصين الشعبية وان تايوان هي جزء من تلك الحكومة)) [52]. ومن جانبها أعربت حكومة تايوان عن تذمرها من زيارة

نيكسون للصين بالقول ((ان ما نتج عنها يتعارض على طول الخط مع ما كانت تنتظره حكومة تايوان حليفة الولايات المتحدة، وأن بلاد آسيا ومنطقة الباسفيك ستكون اول من يعاني من نتائج تلك الزيارة بسبب مخاطرها على التوازن الدولي في المنطقة)) [53]. وبصدور بيان شنغهاي كما وصفته وثائق FRUS في مجلدها السابع عشر بأنه–نقطة تحول مفصلية في السياسة الخارجية الأمريكية– ختمت الولايات المتحدة عقدين من التوتر في العلاقات الأميركية –الصينية وشهدت تلك العلاقات فسحة من الانفراج والهدوء، وأصبحت الصين قوة معترف بها في الميدان الدولي وعضو أساس في منظمة الأمم المتحدة [54] بعد أن ضحت الولايات المتحدة بحليفتها تايوان من اجل الخروج من مأزق فيتنام. ولم يكن من السهل على الأوساط الحكومية والشعبية أن تتخلى الولايات المتحدة عن حليفها القديم تايوان والاعتراف بحكومة الصين الشعبية، إلا أن الوثائق الأمريكية الرسمية وصفت ذلك ((بتغليب السياسة والمصلحة القومية العليا للولايات المتحدة على الالتزامات الأخلاقية، إذ قُدمت تنازلات لبكين، منها تقليص الدعم لتايوان، مقابل تحييد الدعم الصيني لفيتنام)) [55]. يتضح مما سبق ان مواقف إدارة نيكسون كشفت عن طبيعة العلاقة المتداخلة بين الملف التايواني وسياستها تجاه الصين، حيث كلما زاد الدعم لتايوان تصاعد التوتر مع بكين والعكس صحيح. وأن تايوان لم تُعامل كحليف ثابت، بل كأداة مرنة ضمن حسابات الحرب الباردة ومحورًا تفاوضيًا حساسًا في السياسة الخارجية الأمريكية.

الخاتمة والاستنتاجات:

تُظهر الوقائع التاريخية الواردة في هذا البحث أن المواقف الأمريكية تجاه تايوان لم تكن نابعة فقط من اعتبارات الدفاع عن حليف سياسي، بل خضعت لحسابات استراتيجية أوسع ارتبطت بإدارة الصراع مع الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي ضمن معادلة الحرب الباردة. فقد شكّلت تايوان أداة محورية في السياسة الاحتوائية الأمريكية خلال إدارتي كينيدي وجونسون، بينما تحوّلت في عهد نيكسون إلى ورقة تفاوضية تم استخدامها لتطبيع العلاقات مع بكين، مقابل تقليص الدعم لتايبيه. كما يتضح أن ثبات الولايات المتحدة في دعم تايوان لم يكن مطلقًا، بل خضع لمراجعات متعددة ترتبط بتقييم التهديدات، وتكاليف المواجهة، وأهداف السياسة العليا. وتؤكد الوثائق الرسمية أن تايوان

واجهت مخاطر التهميش التدريجي من المواقف الأمريكية مع اقتراب الولايات المتحدة من بكين، وهو ما أدخل الجزيرة في دوامة التوتر الاستراتيجي منذ أوائل السبعينات.

الاستنتاجات:

1. المرونة مقابل الدعم :شهدت إدارة كينيدي توازناً دقيقاً بين دعم تايوان والانفتاح الحذر على الصين الشعبية، في ظل تهديدات نووية صينية متنامية.
2. الحذر الاستراتيجي في إدارة جونسون :حافظت على التزاماتها الدفاعية لتايوان مع تصعيد الحذر في التعامل مع بكين، لا سيما بعد دخول الصين النادي النووي.
3. التحول الاستراتيجي في إدارة نيكسون :تخلّت تدريجياً عن دعم تايوان كأولوية استراتيجية، واعتمدت نهج التقارب مع الصين ضمن "دبلوماسية مثلثية" أوسع لاحتواء الاتحاد السوفيتي وإنهاء تورطها في فيتنام.
4. تايوان كعامل متغير :لم تُعامل تايوان كطرف دائم بل كعامل متغير وظيفي، قابِل للتفاوض وفق أولويات السياسة الأمريكية الكبرى.
5. بيان شنغهاي كمفصل تاريخي في المواقف الرسمية الامريكية حيال تايوان: شكّل بيان شنغهاي 1972 تحولًا حاسمًا في الاعتراف السياسي والديبلوماسي، ومهد للاعتراف العالمي بالصين الشعبية على حساب تايوان.

الهوامش:

(1) ماو تسي تونغ: هو ثوري شيوعي صيني ومؤسس جمهورية الصين الشعبية، والتي حكمها من خلال قيادته للحزب الشيوعي منذ تأسيسه عام 1949 وحتى وفاته عام 1976. يُعرف أيضاً باسم الرئيس ماو، ينظر: سوين، هان. (1979 .(اليوم الأول في العالم: ماو تسي تونغ والثورة الصينية 1949–1975، ترجمة هلال محمود سعد). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، ص14.

(2) الصين، التي تعد من أعرق الحضارات في العالم، تأسس نظامها السياسي على السلالات الملكية بدءًا من سلالة شيا حوالي 2000 ق.م، ثم توحدت البلاد تحت حكم سلالة تشين 221 ق.م. استمر الحكم الإمبراطوري حتى سقوط سلالة تشينغ 1911 وتأسيس جمهورية الصين. شهدت الصين اضطرابات وحربًا أهلية 1927–1949 بين الكومينتانغ والشيوعيين، انتهت بإعلان جمهورية الصين الشعبية في 1949. انسحب الكومينتانغ إلى تايوان، مما أدى إلى استمرار النزاع السياسي بين النظامين: الشيوعي في البر الرئيسي والجمهوري في

تايوان، ينظر: سوين، هان. (1979 .(اليوم الأول في العالم: ماو تسي تونغ والثورة الصينية 1949–1975، ترجمة هلال محمود سعد). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، ص14.

(3) تشان كاي شك: اول رئيس لتايوان للفترة 1928–1975 وهو جنرال صيني شارك في الحرب الصينية–اليابنية 1937–1945 ثم ساهم في تأسيس جمهورية الصين الوطنية في مضيق تايوان، ويعد حليفا بارزا للولايات المتحدة، ينظر: المصدر نفسه، ص24.

(4) الحرب الأهلية الكورية: نزاع مسلح حدث في شبه الجزيرة الكورية استمر لمدة ثلاث سنوات 1950–1953 بين الشطر الشمالي لشبه الجزيرة الكورية والمدعوم من الاتحاد السوفيتي والصين، والشطر الجنوبي المدعوم من الولايات المتحدة والغرب، انتهت الحرب بتقسيم كوريا الى شمالية شيوعية وجنوبية رأسمالية، ينظر:

Robertson, A. W. (Ed.). (2010). The sixties in America, 1960–1974 (Vol. 6). In Encyclopedia of U.S. political history (Vols. 1–7). CQ Press ,p108.

(5) حرب فيتنام، المعروفة أيضًا بالحرب الهندو صينية الثانية أو الحرب الأمريكية في فيتنام، كانت نزاعًا عسكريًا دار بين عامي 1955 و1975 في كل من فيتنام، ولاوس، وكمبوديا. اندلعت بين فيتنام الشمالية المدعومة من الاتحاد السوفيتي والصين، وفيتنام الجنوبية المدعومة من الولايات المتحدة وحلفائها، وانتهت بسقوط سايغون وتوحيد فيتنام تحت الحكم الشيوعي، ينظر: Ibid, p 123 .

(6) جون ف. كينيدي هو الرئيس الخامس والثلاثون للولايات المتحدة الأميركية، وُلد في 29 مايس 1917 واغتيل في 22 تشرين الثاني 1963. تولّى الرئاسة بين عامي 1961و1963، وكان أصغر رئيس أميركي يُنتخب عبر صناديق الاقتراع، وأول رئيس كاثوليكي للولايات المتحدة. تميّزت رئاسته بعدة أحداث محورية في الحرب الباردة، منها أزمة الصواريخ الكوبية 1962 ، وبداية التدخل الأميركي في فيتنام، ودعمه لحركة الحقوق المدنية داخليًا. كما أطلق برنامج "التحالف من أجل التقدم "مع أميركا اللاتينية، وبرنامج أبولو الفضائي الذي مهّد لاحقًا لوصول الإنسان إلى القمر ينظر:..Ibid,p213

(7) ومنهم وزير الخارجية دين راسك Dean Rusk 1961–1968، ووزير الدفاع روبرت ماكنمارا Robert McNamara 1961–1968، وكذلك جورج بنديMcGeorge Bundy رئيس مجلس الأمن القومي 1961–1966، ينظر:

Office of the Historian, U.S. Department of State. (1986). FRUS, Foreign relations of the United States, 1961–1963, Volume XXII: Northeast Asia. U.S. Government Printing Office,p11.

(8) Ibid , p14.

(9) U.S. Senate Committee on Foreign Relations. (1961). Hearings before the Committee on Foreign Relations on U.S. policy toward China and Taiwan. U.S. Government Printing Office,p16.

(10) تجدر الإشارة الى ان راي كلاين **Ray Cline** كان رئيس محطة الـ CIA في تايبيه خلال هذه الفترة، وتمتع بعلاقات وثيقة مع الجنرال تشيانغ كاي شيك وابنه تشيانغ تشينغ كوو .أفاد كلاين بأن القادة التايوانيين كانوا يشعرون بقلق متزايد بشأن التزام الولايات المتحدة بدعمهم، خاصة في ظل التغيرات السياسية في واشنطن، ينظر:

Central Intelligence Agency. (1961–1963). Central Intelligence Bulletin. U.S. Government Printing Office.p44.

(11) United States Air Force. (1961–1963). USAF strategic memorandum. U.S. Department of Defense , p22.

(12) سوين، هان. المصدر السابق، ص58.

(13)FRUS, 1961–1963,Op.cit, p. 22-23.

(14) Ibid,p28.

(15) Central Intelligence Agency. (1961–1963) ,Op.cit,p59.

(16) United States Air Force. (1961–1963) ,Op.cit,p49.

(17) سياسة القفزة الكبرى إلى الامام: وهي استراتيجية للتنمية أطلقها الزعيم ماو في عام 1958 بعد أن أكتشف أن النموذج السوفياتي لا يتناسب مع المجتمع الصيني، كاستراتيجية للتصنيع فأراد تسريع وتيرة نمو الاقتصاد بعامة والصناعات الثقيلة بخاصة من خلال تعبئة الفلاحين في المناطق الزراعية لبناء مصانع صغيرة تعمل بتقنيات بدائية، وبدلاً من أن يدير الفلاحين أنفسهم داخل مجموعات ديمقراطية، تحولوا إلى عبيد للدولة منظمين في كومونات ومجبرين على العمل الشاق في البنية التحتية التابعة للدولة، وانعكس ذلك سلبا على القطاع الزراعي مما أدى الى حدوث أكبر مجاعة في تأريخ القرن العشرين وتحولت القفزة الكبرى الى الأمام الى قفزة كبرى الى الوراء، ينظر: سوين، هان. المصدر السابق، ص66.

(18) Wachman, A. M. (1994). Taiwan's politics: The dilemmas of development. M.E. Sharpe , p44.

(19) FRUS, 1961–1963,Op.cit, p. 33.

(20) نفتر، آلان. (1965 .(من سياسة الرئيس جون كينيدي، ترجمة أحمد عودة). القاهرة: دار المعارف،ص11.

(21) U.S. Department of State. (1963). Policy planning paper no. 66. Policy Planning Staff , p44.

(22) FRUS, 1961–1963,Op.cit, p. 41.

(23) ليندون ب. جونسون (1908–1973)كان الرئيس الـ36 للولايات المتحدة، تولى المنصب بعد اغتيال جون ف. كينيدي في 1963. اشتهر بتوسيع التدخل الأمريكي في حرب فيتنام وأطلق برامج رئيسية لمكافحة الفقر مثل Medicare Medicaid كما لعب دورًا كبيرًا في تمرير قانون الحقوق المدنية 1964 وقانون حقوق التصويت 1965، مما ساهم في تعزيز المساواة العرقية والاجتماعية في البلاد. بعد تركه الرئاسة في 1969، توفي في 1973، ينظر: Robertson, A. W. (Ed.). (2010), Op.cit, p. 101.

(24) Johnson, L. B. (1966). This America: A portrait of a nation (K. Heyman , Photos.). Random House , p78.
(25) Office of the Historian, U.S. Department of State. (1968). FRUS, Foreign relations of the United States, 1963–1968, Volume XXX: China. U.S. Government Printing Office , p201.
(26) Ibid, p202-203.
(27) U.S. Department of Defense. (1964, October 17). Chinese Communist nuclear test – Preliminary assessment (Intelligence report). Pentagon Archives. p11.
(28) Ibid , p12.
(29) Ibid , p13-p14.
(30) U.S. Senate Committee on Foreign Relations. (1963–1968). Hearings before the Committee on Foreign Relations of the United States Senate on U.S. policy toward China and Taiwan (88th–90th Congresses, 1st–2nd sessions). U.S. Government Printing Office , p311.
(31) Ibid ,p312.
(32) Johnson, L. B, Op.cit, p. 101.
(33) Central Intelligence Agency. (1968, September). Intelligence memorandum on Chinese communication to President Johnson (Vol. VII). U.S. Government Printing Office , p178.
(34) Ibid , p179-180.
(35) Lumbers, M. (2008). Piercing the bamboo curtain: Tentative bridge-building to China during the Johnson years, Manchester University Press , p77.
(36) ريتشارد نيكسون هو الرئيس السابع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية، تولّى الرئاسة بين عامي 1969 و1974. يُعرف بدوره البارز في السياسة الخارجية، خاصة انفتاحه على الصين وتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، كما أشرف على إنهاء التدخل الأمريكي في حرب فيتنام. استقال من منصبه على خلفية فضيحة ووترغيت، ليكون أول رئيس أمريكي يقدم استقالته من الرئاسة، ينظر:

Robertson, A. W. (Ed.). (2010), Op.cit, p. 203.

(37) Office of the Historian, U.S. Department of State. (2006). FRUS, Foreign relations of the United States, 1969–1976, Volume XVII: China, 1969–1972. U.S. Government Printing Office , p119.
(38) Central Intelligence Agency. (1971). The military situation in the Taiwan Strait: Taiwan's options and needs (Intelligence report). U.S. Government Printing Office , p79-80.
(39) هجوم تيت: وهو الهجوم الشامل الذي قامت به قوات جبهة التحرير الفيتنامية على القوات الاميركية وقوات فيتنام الشمالية في نهاية كانون الثاني 1969، وتمكنت من تحرير عدد من الاراضي الفيتنامية، وكان لذلك الهجوم اثر كبير في تغيير سياسة الولايات المتحدة في فيتنام ودفعها الى طلب المفاوضات ، ينظر:

Robertson, A. W. (Ed.). (2010), Op.cit, p. 211.

(40) U.S. National Security Council. (1971, February 16). National security study memorandum 104: U.S. China policy. U.S. Government Printing Office , p1-2.
(41) FRUS,1969-1972, Op.cit, p. 188.
(42) U.S. Senate Committee on Foreign Relations. (1968–1974). Hearings before the Committee on Foreign Relations of the United States Senate on U.S. policy toward China and Taiwan (88th–93rd Congresses, 1st–2nd sessions). U.S. Government Printing Office , p276.
(43) U.S. National Security Council. (1971, February 16). National security study memorandum 106: U.S. China policy. U.S. Government Printing Office , p44.
(44) U.S. Department of Defense. (1971, March 24). U.S. military elements on Taiwan. U.S. Government Printing Office , p39.

(45) كيسنجر: ولد عام 1923 في بلدة فورث الألمانية، انتقل مع عائلته إلى الولايات المتحدة كلاجئ أوربي بسبب سياسة هتلر مع اليهود، استقر في الولايات المتحدة وحصل على الجنسية الأميركية، تمكن من الحصول على منحة دراسية وأكمل دراسته الجامعية في جامعة هارفارد في عام 1950، وحصل على منحة أخرى واكمل الدكتوراه في عام 1954.اشرف على حلقات هارفارد التي تناقش الأحداث العالمية وتمكن من الحصول على مقعد الأستاذية فيها، ترأس في إدارة كينيدي لجنة الأمن القومي، ولجنة نزع السلاح، ومؤسسة راند، ثم استقال بعد اختلافه مع كينيدي وعاد الى هارفارد وظل فيها المدة 1962- 1965، ثم اصبح المستشار الاول السيناتور الجمهوري لنيلسون روكفلر في حملته الانتخابية في عام 1968.وكان مستشاراً في وزارة الخارجية لشؤون فيتنام وبعد فوز ريتشارد نيكسون اصبح مستشار الامن القومي، ثم وزير الخارجية ، ينظر: هويدي، أمين. (1979). (كيسنجر وإدارة الصراع الدولي: فيتنام، الوفاق الدولي، أيلول الأسود، حرب أكتوبر 1973 . بيروت: دار الطليعة، ص27.

(46) Kissinger, H. (2011). On China. Penguin Press , p112.
(47) FRUS,1969-1972, Op.cit, p. 218.

(48) تشو إن لاي (1898–1976) هو أول رئيس وزراء لجمهورية الصين الشعبية، شغل المنصب من عام 1949 حتى وفاته عام 1976. كان شخصية محورية في الحزب الشيوعي الصيني، وعُرف بدوره الدبلوماسي البارز، خاصة في تحسين علاقات الصين مع العالم، بما في ذلك تنظيم زيارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون إلى بكين عام 1972. تميز بالحنكة والمرونة السياسية، وكان وسيطًا بارعًا في المفاوضات الدولية، ينظر: Robertson, A. W. (Ed.). (2010), Op.cit, p. 267.

(49) FRUS,1969-1972, Op.cit, p. 226.

(50) تجدر الاشارة الى ان الرئيس نيكسون بنفسه شارك في جهود إيجاد قناة اتصال مع الصين، فسعى إلى توسيط رئيس باكستان (محمد يحيى خان1969–1971) ورئيس رومانيا (نيقولاي تشاوسيسكو1969–1989) بين الولايات المتحدة والصين، ففي الخامس والعشرين من تشرين الأول1971 التقى الرئيس نيكسون رئيس باكستان واخبره عن رغبة الولايات المتحدة بالحوار مع الصين وبعد يومين من ذلك اللقاء التقى كيسنجر برئيس رومانيا

وأطلعه على الرغبة نفسها، وسألهُ إذا كان بإمكان رومانيا أن تكون الوسيط بين الطرفين، وضمن الإطار أعلاه واصل كيسنجر اتصالاته عبر باريس لفتح قناة اتصال مع السفير الصيني في فرنسا ، ينظر:

FRUS, 1969-1972, Op.cit, p. 233-234.

(51) United States & People's Republic of China. (1972). Joint communiqué of the United States of America and the People's Republic of China (Shanghai Communiqué). Beijing & Washington, D.C , p44.

(52) Ibid ,p45-46.

(53) Lumbers, Op.cit, p. 102.

(54) صوتت الجمعية العامة في الأمم المتحدة بقبول الصين الشعبية كعضو ممثل لكل الصين في الأمم المتحدة وإلغاء أوراق اعتماد تايوان بالقرار رقم (275). وكان التصويت (76) صوت مؤيد مقابل (35) معارض وامتناع (17) صوت، وفي الخامس والعشرين من تشرين الأول1972 أصبحت الصين الشعبية العضو الممثل في الأمم المتحدة، وانسحبت تايوان في الأول من تشرين الثاني1972، واعترفت دول عدة بالصين الشعبية وسحبت سفاراتها مِن تايوان، ينظر: FRUS, 1969-1972, Op.cit, p. 251.

(55) Ibid , p.252-253.

المصادر والمراجع:

أولاً: سلسلة وثائق وزارة الخارجية الامريكية FRUS

1- Office of the Historian, U.S. Department of State. (1986). FRUS, Foreign relations of the United States, 1961–1963, Volume XXII: Northeast Asia. U.S. Government Printing Office.
2- Office of the Historian, U.S. Department of State. (1968). FRUS, Foreign relations of the United States, 1963–1968, Volume XXX: China. U.S. Government Printing Office.
3- Office of the Historian, U.S. Department of State. (2006). FRUS, Foreign relations of the United States, 1969–1976, Volume XVII: China, 1969–1972. U.S. Government Printing Office.

ثانياً: سلسلة وثائق لجنة العلاقات الخارجية مجلس الشيوخ Committee on Foreign Relations

1. U.S. Senate Committee on Foreign Relations. (1961). Hearings before the Committee on Foreign Relations on U.S. policy toward China and Taiwan. U.S. Government Printing Office.

2. U.S. Senate Committee on Foreign Relations. (1963–1968). Hearings before the Committee on Foreign Relations of the United States Senate on U.S. policy toward China and Taiwan (88th–90th Congresses, 1st–2nd sessions). U.S. Government Printing Office.
3. U.S. Senate Committee on Foreign Relations. (1968–1974). Hearings before the Committee on Foreign Relations of the United States Senate on U.S. policy toward China and Taiwan (88th–93rd Congresses, 1st–2nd sessions). U.S. Government Printing Office.

ثالثاً: سلسلة وثائق وكالة الاستخبارات المركزية Central Intelligence Bulletin

1) Central Intelligence Agency. (1961–1963). Central Intelligence Bulletin. U.S. Government Printing Office.
2) Central Intelligence Agency. (1968, September). Intelligence memorandum on Chinese communication to President Johnson (Vol. VII). U.S. Government Printing Office.
3) Central Intelligence Agency. (1971). The military situation in the Taiwan Strait: Taiwan's options and needs (Intelligence report). U.S. Government Printing Office.

رابعاً: وثائق القوات الجوية الامريكية

1- United States Air Force. (1961–1963). USAF strategic memorandum. U.S. Department of Defense.

خامساً: وثائق رسمية أمريكية

1. U.S. Department of State. (1963). Policy planning paper no. 66. Policy Planning Staff.
2. U.S. Department of Defense. (1964, October 17). Chinese Communist nuclear test – Preliminary assessment (Intelligence report). Pentagon Archives.
3. U.S. National Security Council. (1971, February 16). National security study memorandum 104: U.S. China policy. U.S. Government Printing Office.
4. U.S. National Security Council. (1971, February 16). National security study memorandum 106: U.S. China policy. U.S. Government Printing Office.
5. U.S. Department of Defense. (1971, March 24). U.S. military elements on Taiwan. U.S. Government Printing Office.

6. United States & People's Republic of China. (1972). Joint communiqué of the United States of America and the People's Republic of China (Shanghai Communiqué). Beijing & Washington, D.C.

سادساً: الكتب الامريكية

1- Johnson, L. B. (1966). This America: A portrait of a nation (K. Heyman, Photos.). Random House.
2- Kissinger, H. (2011). On China. Penguin Press.
3- Lumbers, M. (2008). Piercing the bamboo curtain: Tentative bridge-building to China during the Johnson years. Manchester University Press.
4- Robertson, A. W. (Ed.). (2010). The sixties in America, 1960–1974 (Vol. 6). In Encyclopedia of U.S. political history (Vols. 1–7). CQ Press.
5- Wachman, A. M. (1994). Taiwan's politics: The dilemmas of development. M.E. Sharpe.

سابعاً: الكتب العربية والمترجمة:

1- سوين، هان. (1979). (اليوم الأول في العالم: ماو تسي تونغ والثورة الصينية 1949–1975، ترجمة هلال محمود سعد). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات.

2- نفتر، آلان. (1965). (من سياسة الرئيس جون كينيدي)ترجمة أحمد عودة). القاهرة: دار المعارف.

3- هويدي، أمين. (1979). (كيسنجر وإدارة الصراع الدولي: فيتنام، الوفاق الدولي، أيلول الأسود، حرب أكتوبر 1973. بيروت: دار الطليعة.